الأمم المتحدة

A/57/79–S/2002/551

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 May 2002
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البند ٦٨ (ج) من القائمة الأولية*
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير الاجتماع الوزاري السابع عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في كينشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (انظر المرفق).

وقد أصدر الاجتماع توصيات هامة وقرر عقد الاجتماع الوزاري الثامن عشر في بانغوي، بجمهورية أفريقيا الوسطى في النصف الثاني من آب/أغسطس، في موعد يُحدد لاحقا.

وأكون ممتنا لو تتفضلون بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٨(ج) من القائمة المؤقتة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أتوكي **إيلكا**
السفير
الممثل الدائم

* A/57/50/Rev.1.

20602 070602 02-38782 (A)
0238782

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

تقرير الاجتماع الوزاري السابع عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (كينشاسا، في الفترة ٢٢ - ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢)

مقدمة

عُقد الاجتماع الوزاري السابع عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في كينشاسا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

وشاركت في هذا الاجتماع الدول الأعضاء التالية: أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو.

وتغيبت رواندا عن الاجتماع.

وشارك في العمل أيضا ممثل لكل من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وتولى سعادة السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية حفل الافتتاح، وقد تميز حفل الافتتاح بما يلي:

- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، قرأها الجنرال لامين سيسي، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومدير مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام؛
- رسالة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية قرأها الكولونيل مايل مباي، المسؤول العسكري في مكتب الاتصال لمنظمة الوحدة الأفريقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- بيان أدلى به سعادة السفير السيد نلسون كوزمي، وكيل الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المسؤول عن السلام والأمن والاستقرار؛
- وكلمة الافتتاح ألقاها سعادة السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبمناسبة الاجتماع الوزاري السابع عشر، احتفلت اللجنة الاستشارية بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها. وترأس هذا الاحتفال سعادة السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إقرار جدول الأعمال

أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

١ - إقرار جدول الأعمال.

٢ - التقرير المؤقت المقدم من رئيس المكتب.

٣ - استعراض الحالة الجغرافية - السياسية والأمنية في وسط أفريقيا.

٤ - التعاون الحكومي الدولي في الأمور الأمنية في وسط أفريقيا.

٥ - تقييم تنفيذ القرارات والتوصيات السابقة للجنة

(أ) إنشاء آلية للإنذار المبكر؛

(ب) إنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا (COPAX)؛

(ج) إنشاء برلمان دون إقليمي؛

(د) أنشطة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا؛

(هـ) تقييم تنفيذ توصيات المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها في وسط أفريقيا؛

(و) تقييم تنفيذ توصيات المؤتمر دون الإقليمي المعني بمسألة اللاجئين والمشردين في وسط أفريقيا.

٦ - النظر في تقرير المؤتمر دون الإقليمي المعني بحماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة.

٧ - النظر في تقرير اجتماع رؤساء الأركان لبلدان وسط أفريقيا.

٨ - موعد الاجتماع المقبل.

٩ - مسائل أخرى.

١٠ - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري السابع عشر.

١١ - الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

سير الأعمال

أولا - التقرير المؤقت المقدم من رئيس المكتب

أحاطت اللجنة علما بالتقرير المؤقت للمكتب، الذي قدمه سعادة السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ورحبت اللجنة بالطريقة الدينامية والفعالة التي أدى فيها المكتب المهام التي أوكلها إليه الاجتماع الوزاري السادس عشر وخاصة فيما يتعلق بتنظيم المؤتمر دون الإقليمي المعني بحماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة في كينشاسا، وتنظيم اجتماع رؤساء الأركان في ليبرفيل لاستعراض عملية بيونغو، والتوعية في بلدان المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بأهمية توقيع حلف المساعدة المتبادلة والبروتوكول المتعلق مجلس السلام والأمن في أفريقيا الوسطى، وتنظيم الاجتماع الوزاري السابع عشر والخطوات المتخذة لإطلاق الأنشطة المتعلقة بالمكتب دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا الوسطى.

ثانيا - استعراض الحالة الجغرافية - السياسية والأمنية في وسط أفريقيا

في الاجتماع الوزاري السادس عشر للجنة الاستشارية المعقود في كينشاسا في الفترة من ١٣ إلى ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١، تقرر تعديل طريقة تقديم الاستعراض المتعلق بالحالة الجغرافية - السياسية والأمنية في أفريقيا الوسطى. ومنذئذ أصبح يُعهد إلى أمانة اللجنة بمهمة إعداد وثيقة أساسية يدرسها الأعضاء في إطار البند ذي الصلة من جدول الأعمال. وأدت الأمانة هذه المهمة، فأعدت وثيقة نظر فيها وناقشها أعضاء اللجنة.

ونتيجة لذلك، وضعت اللجنة التوصيات التالية:

أنغولا

رحبت اللجنة بالتطور الإيجابي للوضع في أنغولا، ولا سيما التوقيع، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، على اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

وأثنت اللجنة على الحكومة الأنغولية لما بذلته من جهود جديرة بالثناء من أجل إيجاد الظروف الملائمة لاستئناف عملية السلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، وبخاصة من خلال اعتمادها، في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢ لإعلانٍ يتكون من خمس عشرة نقطة تدعو فيه القوات المسلحة إلى وقف الهجمات اعتبارا من ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ بغية فسح المجال لإجراء اتصالات مع القوات العسكرية لحركة يونيتا. وأعربت الحكومة في هذا الإعلان عن اعتزامها القيام بما يلي:

- اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم انتخابات جديدة؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوطيد السلم والديمقراطية في البلد؛
- الشروع في تنفيذ خطة للطوارئ ترمي إلى إعادة توطين الأشخاص المشردين، وإعادة إدماج المحاربين السابقين وقدماء المحاربين، وأيتام الحرب والأشخاص المصابين؛
- عرض برنامج يرمي إلى إعادة إدماج قوات يونيتا في الحياة السياسية للبلد؛
- تهيئة الظروف المناسبة لتحويل يونيتا إلى حزب سياسي؛
- اقتراح اعتماد قانون عفو يشمل جميع الجرائم التي اقتُرفت في إطار النزاع المسلح وذلك بغية تحقيق المصالحة الوطنية؛
- الشروع في تنفيذ برنامج للاستثمار العام يهدف إلى ضمان الإعمار الاقتصادي وإصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية والإدارية.

وأعربت اللجنة عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في أنغولا، ولا سيما إزاء:

- وجود عدد كبير من الأشخاص المشردين الذين أُجبروا، فرارا من المعارك، على التخلي عن ممتلكاتهم وموارد عيشهم وعلى التجمع في المراكز الحضرية حيث يواجهون سوء التغذية وسوء التغطية الصحية؛
- تدهور أحوال معيشة السكان بشكل مأساوي في المناطق التي يتعذر وصول المنظمات الإنسانية إليها.

وأثنت اللجنة على الجهود التي تبذلها الحكومة الأنغولية لتقديم المساعدة للسكان المشردين ولتيسير وصول المنظمات الإنسانية إلى المحتاجين، وشجعت الحكومة على مواصلة هذه الجهود، ولا سيما فيما يتعلق بإصلاح الهياكل الأساسية، وإزالة مخيمات العبور، وتوطين الأشخاص المشردين وتقديم المعونة الإنسانية.

ودعت اللجنة المجتمع الدولي إلى الزيادة على نحو كبير في المعونة المقدمة إلى الحكومة الأنغولية للتخفيف من معاناة شعبها الذي راح ضحية للحرب، ولدعم عملية السلام. واقترحت اللجنة ضرورة أن يستمر إيلاء الأولوية لأنشطة توطيد السلم، مثل تسريح المحاربين السابقين، وإعادة الإعمار وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

بوروندي

أعربت اللجنة عن عميق قلقها إزاء تردي الأحوال المعيشية للشعب البوروندي وتفاقم انعدام الأمن بسبب استمرار المجموعات المسلحة في شن هجمات ضد السكان المدنيين والهياكل الأساسية الاقتصادية.

وأشادت اللجنة بجهود فريق الوساطة وجهود بعض رؤساء الدول لتحقيق وقف لإطلاق النار واستتباب الأمن في بوروندي، وشجعت هؤلاء الرؤساء على مواصلة بذل الجهود في إطار عملية أروشا للسلام.

ورحبت اللجنة بالتدرج في إنشاء المؤسسات الانتقالية وأعربت عن دعمها للجهود التي تبذلها الحكومة البوروندية وكافة البوروندیين الذين يسعون إلى تحقيق سلام دائم.

ودعت اللجنة بلدان الإقليم الفرعي لوسط أفريقيا، وبخاصة بلدان منطقة البحيرات الكبرى، إلى الضغط على المجموعات المسلحة حتى تُبرم اتفاقا لوقف إطلاق النار، وإلى مساعدة البوروندیين على إقرار السلام عن طريق الحوار والمصالحة، وإلى الامتناع عن تقديم أي مساعدة مباشرة أو غير مباشرة للمتمردين.

وفي هذا الصدد، رحبت اللجنة بالحوار الرفيع المستوى الذي يجري حاليا بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبأحكام البلاغ المشترك، على وجه الخصوص، الذي صدر في أعقاب الزيارة التي أداها الوزير البوروندي للعلاقات الخارجية والتعاون إلى كينشاسا خلال الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وهي الزيارة التي بعثت آمالا حقيقية في تحسُّن العلاقات بين البلدين.

ووجهت اللجنة نداء ملحا إلى جميع الحركات المسلحة من أجل وقف القتال فورا والانضمام إلى عملية أروشا للسلام والدخول بحسن نية في مفاوضات بشأن وقف كامل ومبكر لإطلاق النار.

وحثت اللجنة جميع الأطراف البوروندیين على العمل لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلام إلى بوروندي، بما يتيح التطبيق الكامل لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في هذا البلد.

ووجهت اللجنة نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي، وبخاصة إلى الأطراف المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، من أجل تقديم دعم كافٍ إلى الجهود المبذولة لإحلال السلام وإلى تحسين ظروف عيش الشعب البوروندي، وبخاصة من خلال التطبيق الفعال للالتزامات التي أعلنت في باريس وجنيف خلال المؤتمرات التي عقدها المانحون بشأن بوروندي.

الكاميرون

أشادت اللجنة بجو السلام والاستقرار السائد في الكاميرون.

ورحبت بمواصلة الحكومة الكاميرونية سياسة الحوار في إطار إرساء ديمقراطية توافقية مواتية لتحقيق تنمية متوازنة في البلد.

وأعربت عن ارتياحها للجهود التي تبذلها الحكومة الكاميرونية لمواصلة الكفاح ضد الجريمة والجريمة المنظمة، وكذلك لتعزيز المكاسب في مجال حقوق الإنسان.

وأعربت عن ارتياحها لسياسة حسن الجوار التي تتبعها الحكومة الكاميرونية حيال البلدان الأخرى في المنطقة الفرعية.

ومع ذلك أعربت اللجنة عن بالغ قلقها للمعلومات التي قدمها الوفد الكاميروني عن محتوى القرار الذي اتخذته المحكمة العليا لنيجيريا في آذار/مارس ٢٠٠٢، والذي يطلب إلى الحكومة النيجيرية وإلى جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في نيجيريا تقديم الدعم السياسي والمالي والعسكري لانفصال الجزء الناطق باللغة الانكليزية عن الكاميرون.

وفي هذا الصدد، عارضت اللجنة بشدة أي محاولة لزعزعة استقرار أحد بلدان الإقليم ودعت مجددا البلدين إلى الامتناع عن الأعمال التي من شأنها أن تزيد حدة التوتر وذلك في انتظار قرار من محكمة العدل الدولية التي لجأت إليها الكاميرون بخصوص مسألة الحدود البرية والبحرية بينها وبين الجمهورية الاتحادية لنيجيريا.

وإذ تكرر اللجنة النداء الذي وجهته إلى المجتمع الدولي والبلدان الصديقة من أجل المساعدة في الحفاظ على السلام بين الكاميرون ونيجيريا، وبانتظار قرار من محكمة العدل الدولية، فإنها تلتمس من هذه الأخيرة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بالفصل في القضية المعروضة عليها.

وحثت اللجنة مجددا نيجيريا على الامتثال الكامل للتدابير المؤقتة للحماية التي أمرت بها المحكمة في حكمها الصادر في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ ودعت الطرفين إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يضع صعوبات أمام تطبيق الحكم النهائي للمحكمة.

ودعت اللجنة البلدين إلى احترام هذا الحكم مهما كانت صورته ورحبت بالالتزامات التي تعهد بها الكاميرون بهذا الشأن.

غابون

أعربت اللجنة عن سرورها لمناخ السلام والاستقرار السياسي الذي يسود في غابون، ولا سيما تنظيم الانتخابات التشريعية في الآونة الأخيرة وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل فيها المعارضة تمثيلا كاملا.

ورحبت اللجنة بانعقاد الاجتماع العادي الثاني للجنة الثلاثية المتكونة من غابون والكونغو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ليبروفيل من ١٨ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢، وبالزيادة الحاصلة في الإعادة الطوعية للاجئين الكونغوليين من غابون وبالقرار الذي اتخذته الأطراف الثلاثة في الاجتماع السالف الذكر والقاضي بتوجيه بعثات ثلاثية إلى الكونغو وغابون من أجل توعية اللاجئين بمزايا الإعادة الطوعية والمساعدة على إعادة إدماج العائدين.

غينيا الاستوائية

رحبت اللجنة بمناخ السلام والاستقرار الذي يسود غينيا الاستوائية.

وأحاطت علما مع الارتياح بمواصلة عملية إرساء الديمقراطية في غينيا الاستوائية. وقد اتسمت هذه العملية عموما بما يلي:

- السير الطبيعي لأنشطة الأحزاب السياسية؛
- تنظيم مؤتمرات نظامية تعقدها أحزاب المعارضة بتمويل من الحكومة؛
- استعراض أحكام الميثاق الوطني للحوار السياسي بين الحكومة والأحزاب السياسية، الذي يشكل إطارا أمثل لإجراء هذا الحوار؛
- اعتماد البرلمان لتدابير اقترحتها الحكومة في إطار تنفيذ برنامج الحكم السليم.

ورحبت اللجنة بالقرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان والهادف إلى وضع برنامج تقدم بموجبه اللجنة المساعدة التقنية من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية التي تعمل في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

جمهورية أفريقيا الوسطى

أعربت اللجنة عن قلقها إزاء الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية غير المستقرة في جمهورية أفريقيا الوسطى التي تسببت فيها إلى حد كبير جملة من الأزمات الوطنية التي طرأت منذ العام الماضي، عقب محاولة الانقلاب التي حدثت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١ والعصيان الذي حدث في تشرين الثاني/نوفمبر وقاده الجنرال بوزيزي، الرئيس السابق لأركان القوات المسلحة التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وأعربت اللجنة عن ارتياحها لعودة الهدوء إلى البلاد، وأحاطت علما مع الارتياح بتدابير التهدئة التي اتخذتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك بجهود مكافحة انعدام الأمن، وبمواصلة عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة، بما فيها إنشاء جيش وطني موحد ونزع السلاح.

ورحبت بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز الحوار السياسي وتشجيع المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأشارت اللجنة إلى أن المسؤولية الأولى عن تحسين الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى تقع على عاتق أبناء هذا البلد وبناته، وبخاصة على عاتق زعمائه السياسيين. وحثت اللجنة هؤلاء الزعماء على إيلاء قدر أكبر من التركيز على الحوار، والتسامح، والمصالحة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان والمؤسسات المنتخبة ديمقراطيا والنظام الدستوري وذلك من أجل ضمان تحقيق الإعمار الوطني الفعال.

ووجهت اللجنة نداء إلى المجتمع الدولي، وبخاصة إلى شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الثنائيين ومتعددي الأطراف، من أجل تقديم مساعدة معتبرة لكي تعاد تهيئة الظروف المواتية لإحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة.

جمهورية الكونغو

رحبت اللجنة بالتطورات الإيجابية في الحالة العامة في الكونغو التي شهدت إجراء الحوار الوطني دون استثناء وتحسنا في مجالات السلام والأمن وعودة اللاجئين والأشخاص والمشردين تدريجيا والاستمرار في جمع الأسلحة الحربية وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم وإجراء انتخابات رئاسية في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٢ اعترف المراقبون الدوليون بما تميزت به من حرية وشفافية.

ولكنها أعربت عن عميق قلقها بالرغم من ذلك إزاء الهجمات التي وقعت مؤخرا في البلاد بواسطة مليشيات مسلحة مما شكل تهديدا للسلام الذي تحقق بعد سنوات عديدة من أعمال القتل التي سببت الحرمان لكثير من الأسر وأحدثت تدميرا واسعا.

وأعربت اللجنة عن القلق إزاء الصعوبات التي يواجهها الأشخاص المشردون الهاربون من أماكن القتال وناشدت المجتمع الدولي والوكالات الإنسانية بصفة خاصة تقديم مساعدة كبيرة للمحتاجين.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

رحبت اللجنة بتوقيع الاتفاق السياسي لإدارة الفترة الانتقالية بالتراضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ من جانب الحكومة وحركة تحرير الكونغو والمشاركين الآخرين في الحوار بين الكنغوليين الذي انعقد في مدينة سان بجنوب أفريقيا ودعت جميع الأطراف التي لم توقع بعد على الاتفاق إلى الانضمام إلى العملية الجارية.

وأعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء استمرار الاعتداءات على السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولا سيما المواجهات الأخيرة التي وقعت في محافظتي موليرو وكيفو وإزاء التقارير عن تحركات القوات في الجزء الشرقي من البلاد في انتهاك صريح لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وخطة كمبالا وخطط هراري الفرعية والمناوشات التي شملت قوات المتمردين والجماعات المسلحة الأخرى في الجزء الشرقي والشمالي الشرقي من البلاد.

وطلبت اللجنة من الأطراف التي لم تقم بعد بسحب قواتها أن تسحب قواتها بشكل كامل إلى المواقع الدفاعية الجديدة وفقا لخطة كمبالا وخطط هراري الفرعية لفك الاشتباك وإعادة الانتشار.

وطلبت اللجنة من جميع البلدان المساهمة بقوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية اتخاذ التدابير اللازمة والكافية لسحب قواتها بشكل سريع وكامل ومنظم وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة حتى يستعيد هذا البلد سيادته الوطنية ووحدته وسلامته الإقليمية.

وطلبت إلى جميع الأطراف المشاركة اتخاذ جميع التدابير اللازمة بغرض تجريد مدينة كيسنغاني من الأسلحة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقرارات التي اتخذتها اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في الاجتماع المعقود في لوساكا في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢.

وأعربت اللجنة عن ترحيبها بالمفهوم الجديد لعمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على النحو الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة وطلبت من مجلس الأمن التعجيل بنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار المرحلة الثالثة من ولايتها.

وأعربت اللجنة عن قلقها الشديد لاستمرار أعمال النهب المنتظم والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في الجزء المحتل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وطالبت بوقف هذه الممارسات فورا.

وكما أعربت عن عميق قلقها إزاء تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في الجزء المحتل من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ووجهت اللجنة نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي لكي يواصل تقديم دعمه لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويوفر مساعدة كافية للسكان المتضررين من الحرب وأن يستجيب بسخاء للنداء الذي وجهته الأمم المتحدة وشركاؤها الإنسانيون في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٠٢. وطلبت إلى جميع الأطراف أيضا اتخاذ التدابير اللازمة للسماح للمنظمات غير الحكومية بالوصول إلى السكان المحتاجين بطريقة آمنة ودون عوائق.

سان تومي وبرينسيبي

أعربت اللجنة عن ارتياحها لجو السلام والاستقرار السائد في سان تومي وبرينسيبي، ولترسيخ العملية الديمقراطية كما تبين من الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أدت إلى تشكيل حكومة ائتلافية.

ولاحظت اللجنة مع الارتياح زيادة عدد النساء المشاركات في الحكومة الجديدة كما رحبت بسياسة حسن الجوار التي تتبعها حكومة سان تومي وبرينسيبي تجاه بلدان المنطقة.

تشاد

رحبت اللجنة بترسيخ العملية الديمقراطية في تشاد، التي تميزت بعقد انتخابات تشريعية في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وبإنشاء هياكل قضائية فعّالة وعلى نحو مطرد.

وشجعت اللجنة رئيس دولة تشاد، فخامة الرئيسي إدريس دبي، على مواصلة جهوده لإجراء حوار مع مختلف الحركات المعارضة.

وأثنت على الجهود التي بذلتها الحكومة التشادية لإقامة اتصالات مع المعارضين السياسيين المنفيين في الخارج وإجراء حوار مع مختلف الجماعات السياسية. كما أعربت عن ترحيبها باتفاق السلام الذي أبرم في طرابلس في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بين الحكومة وحركة الديمقراطية والعدالة في تشاد.

ودعت اللجنة الحكومة التشادية وحركة الديمقراطية والعدالة في تشاد إلى بذل كل ما في وسعهما لتنفيذ بنود الاتفاق لمصلحة الشعب التشادي.

وحثت اللجنة السلطات في البلدان التي تستضيف المعارضين السياسيين التشاديين المقيمين على القيام بدور أكبر في الحوار الجاري في تشاد وذلك بغرض تسهيل عودتهم إلى البلاد.

وأعربت اللجنة عن ترحيبها بالزيارة التي قام بها رئيس دولة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إنجمينا مؤخرا فخامة الرئيس أنجي فيلكس بتاسي والتي ساهمت في تخفيف حدة التوتر السياسي بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وشجعت البلدين على مواصلة جهودهما لإيجاد حل نهائي لقضية بوزيزي.

ثالثا – التعاون الحكومي الدولي في المسائل الأمنية في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بتكثيف الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها البلدان الأعضاء في إطار التعاون في مجال الأمن التي تهدف أساسا إلى إزالة التوترات ومحاربة الانفلات الأمني في المناطق الحدودية وتسهيل تبادل الآراء بين مختلف الهيئات الوطنية المكلفة بهذه المسائل.

ونظرا للطابع الذي يتخطى الحدود لمعظم المشاكل الأمنية في شبه المنطقة والحاجة لمعالجتها بطريقة مشتركة ومنسقة، أوصت اللجنة مرة أخرى بشدة بمواصلة التعاون والحوار فيما بين قوات الأمن في بلدان وسط أفريقيا ولا سيما في إطار الاجتماعات الدولية وتنظيم العمليات المشتركة.

ورحبت اللجنة خاصة بما يلي:

- الاجتماع الذي انعقد في كينشاسا في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بين وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية بوروندي ووزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والذي نتج عنه نشر بيان مشترك تضمن التزامات مهمة عكست آمالا واسعة لتطوير التعاون بين البلدين بشأن موضوع الأمن.
- الاجتماع الذي انعقد في إنجمينا بين الرئيس دبي والرئيس باتاسي، والذي أدى إلى تخفيف التوترات بين البلدين وتخفيف التوتر على الحدود.
- قيام الكاميرون بإنشاء عدة مراكز للتدريب المهني الإقليمي لأفراد الشرطة القضائية والدفاع وحفظ السلام والأمن.
- الاجتماعات الوزارية الثلاثية التي ظلت تعقد منذ آب/أغسطس ٢٠٠١ بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو للأشخاص المسؤولين عن الأمن وبشأن التعاون بين البلدان الثلاثة في مجال الأمن على الحدود ولا سيما إدخال جواز المرور والتأشيرة الوحيدة.
- تنظيم الدوريات النهرية المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو.
- التعاون بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في الحد من قفل الطرق.
- زيارة فخامة رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، السيد فراديك ميلو بوديرا دومنيزس، إلى غينيا الاستوائية.
- تنظيم دوريات حدودية مشتركة من قوات الأمن التابعة لبلدان وسط أفريقيا.

- اجتماعات التنسيق بين السلطات الإدارية والعسكرية في المناطق الحدودية لإزالة التوترات فيما بين السكان وبناء الثقة.

- اجتماعات القمة بشأن المسائل الأمنية، التي تعقد في بلدان وسط أفريقيا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

أعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء استمرار الجريمة المنظمة وانعدام الأمن في بلدان المنطقة الفرعية ولا سيما إزاء تطور ظاهرة قفل الطرق. وأوصت بتكثيف تبادل المعلومات وتنظيم عمليات مشتركة على نطاق واسع لمكافحة هذا الوباء. وأوصت بضرورة عقد اجتماع رفيع المستوى عن المسألة يهدف بصفة خاصة إلى وضع إطار عمل قانوني ملائم للتعاون في هذا المجال.

وشددت على الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين قوات الأمن التابعة لمختلف البلدان وذلك بغرض مكافحة التجارة العابرة للحدود في مركبات مسروقة.

وإذ أشارت اللجنة إلى أهمية البروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا وميثاق المساعدة المتبادلة المبرم في مالابو في شباط/فبراير ٢٠٠٠ فيما بين بلدان وسط أفريقيا لتحقيق السلام في المنطقة الفرعية، أوصت بأن يقوم المكتب بلفت اهتمام البلدان التي لم توقع و/أو تصادق بعد على هذين الصكين إلى ضرورة قيامها بذلك.

وإدراكا من اللجنة لضرورة تدعيم التعاون في مجال السلام والأمن في المنطقة الفرعية ناشدت البلدان التي لم توقع بعد على اتفاق التعاون في مجال الشرطة الجنائية المبرم في ياوندي في نيسان/أبريل ١٩٩٩ خلال اجتماع لجنة رؤساء الشرطة التابعين لبلدان وسط أفريقيا، أن تتخذ التدابير اللازمة للإسراع بتوقيع ذلك النص وكفالة فعاليته التامة.

رابعا – تقييم تنفيذ القرارات والتوصيات السابقة للجنة الاستشارية

ألف – إنشاء مجلس للسلام والأمن في وسط أفريقيا

طلبت اللجنة من البلدان التي صدقت على النصوص التي تنظم إنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا وميثاق المساعدة المتبادلة (الكاميرون وسان تومي وبرينسيبي والغابون وغينيا الاستوائية) إحالة صكوك التصديق ذات الصلة إلى البلد الوديع، أي الغابون، وحثت البلدان التي لم تقم بذلك بعد إلى اتخاذ التدابير الضرورية للتصديق على هذين الصكين القانونيين قبل الاجتماع الوزاري المقبل.

وفيما يتعلق بآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، فقد أحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمها نائب الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن ما يلي:

- اعتماد ميزانية لإنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا؛

- المناقشات مع الاتحاد الأوروبي بشأن تمويل برنامج دعم لآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا وللعديد من مبادرات السلام والأمن تحت رعاية صندوق التنمية الأوروبية التاسع للاتفاقات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛

- المناقشات مع السلطات الفرنسية فيما يتعلق بالمساعدة في إطار مشروع تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام.

وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمتها الأمانة بشأن اقتراح إدارة الشؤون السياسية بشأن أحد البلدان الأعضاء للشروع في تنفيذ مشروع رائد للإنذار المبكر

لوسط أفريقيا الذي يمكن للبلدان الأعضاء الأخرى أن تنفذ مشاريع مماثلة له.

وأحاطت اللجنة بالمعلومات التي قدمها نائب الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن دراسة قائمة عن آلية الإنذار المبكر التي قد تيسر تقييم التكاليف وتنفيذ الطرائق.

وطلبت من الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن يقدم تلك الدراسة في الاجتماع الوزاري المقبل.

باء – الشروع في تنفيذ أنشطة مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

رحّبت اللجنة بالشروع في تنفيذ أنشطة المركز وأحاطت علما بالبيان الذي قدمه سعادة السيد تيفيرا شيول – كيدانكال، مدير مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

ورحّبت بوجه خاص بما يلي:

- توقيع اتفاق للمقر في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ للمركز بين حكومة جمهورية الكاميرون ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- تقلد مدير المركز لمنصبه في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢.
- قيام المركز منذ إنشاءه بتنفيذ أنشطة عديدة في المجالات التالية: التدريب والتعاون الفني والمعلومات العامة وإنشاء الشراكات من أجل النهوض بحقوق الإنسان.

وهنأت اللجنة الحكومية الكاميرونية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للجهود المشتركة الناجحة التي بذلتها هذه الجهات لإنشاء المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

جيم – إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا

رحبت اللجنة بإنشاء شبكة البرلمانيين لوسط أفريقيا والتي سيكون مقرها في مالابو.

وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمتها الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا فيما يتعلق باجتماع البرلمانيين لوسط أفريقيا الذي وقع في لواندا في آذار/مارس ٢٠٠٠ واجتماع البرلمانيات في وسط أفريقيا بشأن السلام والأمن والذي عقد في ليبرفيل، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

ورحّبت اللجنة بكون غينيا الاستوائية قد جددت التزامها باستضافة تلك المؤسسة.

خامسا – النظر في تقرير المؤتمر دون الإقليمي المعني بحماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة

أحاطت اللجنة علما بتقرير هذا المؤتمر، الذي عقد في كينشاسا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ ثم اعتمدت تقريره.

وإذ تقر اللجنة بأن النساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون للنزاعات المسلحة وأنهم يقومون بدور رئيسي من أجل السعي إلى إيجاد حلول لهذه النزاعات، فقد أوصت اللجنة الدول الأعضاء بأنه ينبغي عليها إدراجهم في وفودها المرسلة إلى اجتماعاتها المختلفة.

وحثت الدول المضيفة لهذه الاجتماعات على إدراج النساء والشباب في وفودها.

سادسا – النظر في تقرير اجتماع رؤساء الأركان لبلدان وسط أفريقيا الذي عقد في ليبرفيل

أعادت اللجنة التأكيد على التزامها بتنظيم مناورات عسكرية مشتركة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لتنشيط عمليات حفظ السلام التي تشترك فيها القوات المسلحة لدولها الأعضاء.

وتلقت اللجنة تقريرا بشأن اجتماع رؤساء الأركان في بلدان وسط أفريقيا، من أجل إعادة النظر في المناورة العسكرية المسماة بيونغهو – ٢٠٠٣، ولقد عقد الاجتماع في ليبرفيل في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢ وتم اعتماد التقرير. ورحبت اللجنة بإمكانية تخفيض تكاليف المناورة من ٢ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي إلى حوالي ٨٠٠ مليون.

وأكدت اللجنة أن غابون ستكون البلد المضيف للمناورة. وأوصت كذلك بأنه ينبغي لغابون أن تقود المناورة من أجل تحقيق الاتساق في تنفيذ المهام وكلفت غابون بالمهام التالية:

- ترؤس اجتماعات لجنة التخطيط؛
- إدارة العمليات فيما يتعلق بيونغهو ٢٠٠٣؛
- القيام بحملة توعية تستهدف جميع حكومات المنطقة من أجل ضمان تعاونها الفعّال في المناورة؛
- تشجيع جميع الدول الأعضاء على تقديم الوسائل التعبوية اللازمة للعملية من أجل تنفيذ المهام المرتقبة؛
- ضمان تنفيذ المناورة تنفيذا ناجحا.

ورحبت اللجنة بقرار حكومة غابون الإسهام بـ ٢٠٠ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي وفقا للمراسلات الموجهة إلى أمين لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

وافقت اللجنة على التوزيع التالي لتكاليف المناورة:

- غابون: ٢٠٠ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي، وأنغولا والكاميرون والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية: ما مجموعه ٤٠٠ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي، بمعدل ٨٠ مليونا لكل بلد؛
- بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وسان تومي وبرينسيبي: ٢٠٠ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي، أي بمعدل ٥٠ مليون لكل بلد.

وطلبت اللجنة أن تُسدد دفعة مقدمة بمقدار عُشر مبلغ مساهمة كل بلد بحلول ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢، ثم يسدد الباقي إلى غابون في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وحددت اللجنة مواعيد مؤتمرات التخطيط على النحو التالي:

- من الاثنين ٢ أيلول/سبتمبر إلى الجمعة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢: اجتماع التخطيط الأول في ليبرفيل وفرانسفيل
- من الاثنين ٣ شباط/فبراير إلى الجمعة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣: اجتماع التخطيط الثاني في ليبرفيل وفرانسفيل
- من الاثنين ٧ نيسان/أبريل إلى الأحد ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣: اجتماع التخطيط الثالث في ليبرفيل وفرانسفيل

واختارت اللجنة المواعيد التالية لمختلف مراحل المناورة:

- من الثلاثاء ١٠ حزيران/يونيه إلى الجمعة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣: مناورة مركز القيادة
- من السبت ١٤ حزيران/يونيه إلى الأربعاء ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣: مناورة تدريبية ميدانية
- من الأربعاء ١٨ حزيران/يونيه إلى السبت ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣: إحاطة إعلامية وإخلاء

وكُلِّف مكتب اللجنة بأن يطلب مساعدة فنية من الأمم المتحدة بشأن العمليات المتصلة بزيادة القوة وأن يَطلب من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحصول على المواد الإضافية من الجهات المانحة.

سابعا – توصيات خاصة

(أ) طلبت اللجنة من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن تنظم، بمساعدة من أمانة اللجنة، حلقة عمل عن تنفيذ الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠١ بنيويورك. وكُلِّف مكتب اللجنة برصد التطورات في هذا المجال وتقديم تقرير بشأنها إلى اللجنة في اجتماعاتها اللاحقة.

(ب) وقررت اللجنة دعوة إدارة شؤون نزع السلاح إلى المشاركة في الاجتماع الوزاري الثامن عشر لتقديم عرض بشأن أهداف سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والإبلاغ عن النفقات العسكرية.

(ج) وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمتها الأمانة العامة عن رغبة إدارة شؤون نزع السلاح في مساعدة البلدان الأعضاء للقيام بما يلي:

- عمليات نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛
- جمع الأسلحة وتخزينها وإدارتها وتدميرها؛
- بناء القدرات فيما يتعلق بالتدريب وبالمسائل المؤسسية؛
- تنظيم حلقات دراسية بشأن التعاون فيما بين المدنيين والقوات المسلحة.

وأحاطت اللجنة علما كذلك بالإجراءات الخاصة بتقديم طلبات للحصول على المساعدة وناشدت الأمانة العامة للأمم المتحدة ضمان إمعان النظر في طلبات أعضاء اللجنة وأن يتم ذلك على أساس معايير موضوعية وشفافة.

(د) أوصت اللجنة بأن يعقد ممثل مكتب اللجنة في نيويورك اجتماعات منتظمة مع ممثلي البلدان الأعضاء في اللجنة لدى الأمم المتحدة، لكي يتسنى إبلاغهم بسرعة القرارات المتخذة بالاجتماعات الوزارية.

(هـ) ورحبت اللجنة بانعقاد الاجتماع دون الإقليمي بشأن الاتجار غير المشروع في الأطفال واستغلالهم، في ليبرفيل، في الفترة من ١١ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، الذي رعته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومنظمة العمل الدولية، وطلبت متابعة عمله في إطار إعداد اتفاقية دون إقليمية.

(و) وللإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب في المنطقة دون الإقليمية، وهو أحد العوامل الأساسية الذي تحدث فيها حالات انتهاك للسلام والأمن الدوليين، قررت اللجنة عقد حلقة دراسية للخبراء في المنطقة دون الإقليمية بغية تنسيق السياسات الوطنية فيما يتعلق بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(ز) وطلبت اللجنة إلى البلدان الأعضاء التي لم تنشئ بعد لجانا إقليمية لمتابعة تنفيذ قراراتها أن تقوم بذلك.

ثامنا – موعد الاجتماع المقبل

قررت اللجنة عقد اجتماعها الوزاري الثامن عشر في بانغي، أفريقيا الوسطى في النصف الثاني من شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢ في موعد يحدد لاحقا.

تاسعا – مسائل أخرى

وحثت اللجنة البلدان الأعضاء على دفع اشتراكاتها بانتظام في الصندوق الاستئماني المخصص لتمويل أنشطة اللجنة.

عاشرا – الاحتفال بالذكرى العاشرة للجنة

احتفل رؤساء الوفود والوزراء بالذكرى العاشرة لإنشاء اللجنة خلال اجتماعها الوزاري السابع عشر.

واعتمد الوزراء ورؤساء الوفود إعلانا رسميا، أرفق مع هذا التقرير، يشير إلى أهمية اللجنة كإطار للتعاون ولتطوير تدابير بناء الثقة فيما بين بلدان وسط أفريقيا. وشكروا الأمين العام للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمساعدتهما للجنة وأكدوا من جديد التزامهم بالعمل بعزم من أجل التطبيق الفعال لقرارات اللجنة ومقرراتها.

* * *

وأخيرا أعرب المشاركون عن ارتياحهم للجو الودي الذي ساد مداولاتهم، وأعربوا عن شكرهم لرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي اللواء جوزيف كابيلا، ولحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها لما حظوا به من استقبال حار ورعاية أخوية خلال مقامهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

حرر في كينشاسا، يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

المرفق

إعلان كينشاسا الذي اعتمده وزراء الشؤون الخارجية ورؤساء وفود البلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

احتفل وزراء ورؤساء وفود البلدان الأعضاء المجتمعون في كينشاسا بمناسبة الاجتماع الوزاري السابع عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، بالذكرى العاشرة للجنة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

وإثر تقييم أنشطة اللجنة خلال سنواتها العشر الأولى، رحب الوزراء ورؤساء الوفود بوجود اللجنة الاستشارية الدائمة كإطار للتعاون من أجل السلام والأمن في وسط أفريقيا، وشكروا بحرارة الأمين العام للأمم المتحدة للمبادرة المفيدة التي جعلت من الممكن، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) إنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا؛

(ب) إنشاء شبكة للبرلمانيين في وسط أفريقيا؛

(ج) إنشاء آلية إنذار مبكر لوسط أفريقيا، وإنشاء القوة الأفريقية المركزية المتعددة الجنسيات بوسط أفريقيا؛

(د) إبرام ميثاق المساعدة المتبادلة والبروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا.

وفي هذا الصدد، طلب الوزراء ورؤساء الوفود إلى الدول التي لم تصدق بعد على ميثاق المساعدة المتبادلة فيما بين دول وسط أفريقيا والبروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

وإدراكا منهم لأهمية التوصيات التي اعتمدتها اللجنة خلال السنوات العشر الماضية، يؤكدون من جديد التزامهم بما يلي:

- تعزيز أنشطة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولا سيما تلك المتعلقة بتعزيز السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية؛
- تنفيذ برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١؛
- تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها في وسط أفريقيا، المعقود في أنجمينا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛
- تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر دون الإقليمي المعني بمسألة اللاجئين والمشردين في وسط أفريقيا، المعقود في بوجمبورا في آب/أغسطس ٢٠٠٠؛
- تنفيذ التوصيات الصادرة من المؤتمر دون الإقليمي المعني بحماية النساء والأطفال في التراعات المسلحة، المعقود في كينشاسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛ و
- دفع اشتراكاتهم في الصندوق الاستئماني المنشأ لتمويل أنشطة اللجنة.

واستعرض الوزراء ورؤساء الوفود أيضا الوضع الجغرافي – السياسي والأمني في المنطقة دون الإقليمية.

وفي هذا الصدد، أعربوا عن قلقهم البالغ فيما يتعلق بحالات الصراع المسلح المستمرة في المنطقة دون الإقليمية بسبب جملة أمور من بينها عدم الامتثال لبعض المبادئ الواردة في ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بما في ذلك:

(أ) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛

(ب) احترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة؛

(ج) التسوية السلمية للتراعات؛ و

(د) عدم انتهاك حرمة الحدود المعترف بها دوليا.

وهم يؤكدون مجددا عزمهم على تعزيز علاقات حسن الجوار واحترام المبادئ المذكورة آنفا.

وبالنظر إلى الوضع الخاص السائد في بعض البلدان الممثلة في اللجنة وبخاصة أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فهم يرحبون بالتطورات الإيجابية في تلك البلدان.

وفيما يتعلق ببوروندي، يعربون عن ترحيبهم بإنشاء الحكومة الانتقالية الناشئة عن اتفاق أروشا للسلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ويحثون الجماعات المسلحة على الانضمام إلى الأطراف الأخرى في عملية السلام الحالية.

أما فيما يتعلق بأنغولا، فيعربون عن ترحيبهم بعقد اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ويثنون أيضا على حكومة أنغولا لقرارها منح العفو من أجل تعزيز المصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، يرحبون بتوقيع الاتفاق السياسي بشأن إدارة الانتقال بالتراضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي تم التوصل إليه في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بين الحكومة وحركة تحرير الكونغو والعناصر الأخرى التي شاركت في الحوار فيما بين الكونغوليين الذي دار في صن سيتي في جنوب أفريقيا، ويحثون الأطراف غير الموقعة على الانضمام إلى عملية السلام الحالية.

ويطلبون إلى جميع الأطراف الضالعة في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تمتثل إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن تقديرهم لرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي اللواء جوزيف كابيلا، ولحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها للاستقبال الحار والأخوي الذي تلقوه خلال إقامتهم في بلادهم الجميلة للغاية.

حرر في كينشاسا يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢